PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Osboa**
DATE:	**25-Novembe- 2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**200,000**
TITLE :	**Who is manipulating drug pricing?**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Hoda Shehab**

رفع أسعار ٤٣ نوعًا.. وتحريك ٢٠ نوعًا آخر.. والعلة فى «الدولار»

من يتلاعب بتسعيرة الدواء؟!

هدى شهاب

تواجه صناعة الدواء فى مصر العديد من المشكلات، فالارتفاع الشديد فى سعر الدولار وتحريك أسعار الدواء مع مراعاة البُعد الاجتماعى للمواطنين يشكلان عائقًا كبيرًا أمام الحكومات المتعاقبة لتطوير المنظومة العلاجية. فمع الارتفاعات المتكررة التى شهدها سعر الدولار خلال العامين الماضيين ارتفعت التكلفة الانتاجية الكلية للمصانع بنحو ٣٠٪ لاسيما أن صناعة الدواء فى مصر تعتمد اعتمادًا كليًا على استيراد المواد الفعالة من الخارج وفقًا لسعر الدولار وهو ما انعكس جليا على أسعار الدواء فى مصر.

ففى الأيام الثلاثة الأخيرة قررت الإدارة المركزية لشئون الصيادلة تحريك أسعار نحو ٢٠ نوعًا من الدواء تتنوع فى أهميتها ما بين أدوية للضغط، والأمساك والروماتيزم بنسبة تراوحت ما بين ٥٠:٣٠ من السعر الأصلى للدواء.

تأتى هذه الخطوة بعد خمسة أشهر فقط من قيام وزارة الصحة برفع أسعار ٤٣ دواء شملت المحاليل الوريدية وألبان الأطفال وأمراض المسالك البولية وغيرها. وهو ما قابله المواطن المصرى البسيط بالرفض التام، فتلك الأدوية تعد الأكثر تداولًا بين فئات كبيرة من الشعب المصرى لتدنى أسعارها نسبيا مقارنة بأدوية أخرى أكثر تكلفة. مما سيُحمل المواطن البسيط أعباء جديدة خاصة أن إنفاقه على العلاج يلتهم جزءًا كبيرًا من دخله. فى ظل غياب نظام للتأمين الصحى الاجتماعى الشامل وضعف ميزانية وزارة الصحة التى تقف حائلا أمام تقديم خدمة طبية وعلاجية معقولة لهذا المواطن الكادح.

فى البداية أوضحت د. نشوى التميمى أستاذ الكيمياء بكلية صيدلة جامعة حلوان وعضو جمعية تطوير مهنة الصيدلة، أن صناعة الدواء فى مصر تحتل المرتبة الثالثة فى أولوية استخدام الدولار بعد قطاعى الصناعات الغذائية والطاقة لاسيما أن الدواء أحد أهم السلع الاستراتيجية التى لا يمكن الاستغناء عنها ولأن الدولار العملة المستخدمة فى شراء مواد الانتاج فارتفاع قيمته سيؤدى مباشرة إلى ارتفاع التكلفة النهائية للدواء.

وتابعت: «إن الزيادات الأخيرة فى أسعار الدواء توضح لنا القفزة الكبيرة التى شهدها قطاع الدواء فى مصر، ففى أقل من سنتين ارتفعت أسعار الدواء فى مصر بنحو ١٢٠٪. لتزيد أسعار المضادات الحيوية بنسبة ١١٪ أما المقويات والفيتامينات فقد وصلت نسبة ارتفاعها لـ٤٠٪. أما أدوية الأنفلونزا والمسكنات فقد تراوحت زيادة أسعارها ما بين ٢٠:٣٠٪ بينما تعددت نسبة ارتفاع أسعار بعض أدوية الأمراض المزمنة حد الـ٥٠٪ لتصل لحدود فلكية فقد وصل سعر مصل الأيبومين البشرى الذى لا غنى عنه لمرضى الكبد لـ٢٧٠ جنيها. بينما وصل «بلوكاتدس» الذى لا غنى عنه بصورة دائمة لمرضى الضغط لـ٩٠ جنيها». وبالحديث عن التحريك المستمر لأسعار الدواء وأثره على الصناعة والمرضى على حد سواء استطردت «التميمى» قائلة: «إن تحريك السعر أحيانًا يكون ضرورة ملحة خاصة إذا كانت الزيادة خاصة بأسعار المستحضرات التى تنتجها شركات القطاع العام المملوكة للدولة والتى تتكبد خسائر فادحة كل عام، فتحريك أسعار الدواء بما يتلاءم مع ظروف المواطن سيسهم فى مواكبة أسعار الطاقة الزائدة وتطوير المصانع وكوادرها البشرية ما سيقضى على النقص الحاد فى الدواء».

وعن حال المريض المصرى فى ظل ارتفاع سعر الدواء، شددت «التميمى» على ضرورة رعاية المرضى الفقراء من خلال مجانية العلاج بالمستشفيات الحكومية وتوفير التأمين الصحى الشامل لتغطية كافة المرضى المصريين، مع العمل على مد الوحدات الصحية والمستشفيات الحكومية بتبرعات وأدوية حتى يتسنى للمريض الحصول على الدواء مجانًا بالمستشفيات.

وكنتيجة مباشرة لارتفاع التكلفة الإنتاجية للدواء فى مصر مقارنة بسعر بيعها ارتفعت نواقص الأدوية من السوق المحلية خلال الشهر الماضى لتصل لـ٨٠٠ مستحضر دوائى، ضمن الأدوية التى يكون الطلب عليها مُلحا لأصحاب الأمراض المزمنة، وفقًا لتقديرات نقابة الصيادلة. ما اضطر المرضى للحصول على بديل أقل جودة و فعالية من الدواء الأصلى.

من جهته أكد د. سامح عبدالمعز، عضو اتحاد الصيادلة العرب، أن ارتفاع الدولار أصبح خطرًا كبيرا يهدد سوق الأدوية فى مصر نظرًا لعدم قدرة الشركات على توفير أسعار المواد الخام المستوردة التى تستخدم فى صناعة الدواء، فثبات أسعار الدواء فى ظل تزايد أسعار الدولار كبّد الشركات المنتجة خسائر بالملايين وهو ما أدى إلى توقف بعض الشركات عن العمل وهو ما نتج عنه نقص عدد كبير من الأدوية من السوق المحلية. مشيرًا إلى أن التكلفة الإنتاجية للأدوية شهدت ارتفاعات متتالية منذ عام ٢٠١٢، خاصة بعد زيادة الدولار بنسبة تزيد على ٤٠٪ خلال الأعوام الخمسة الماضية.

وبالحديث عن كيفية إصلاح المنظومة العلاجية فى مصر وتوفير الدواء بأسعار مناسبة أضاف «عبد المعز»: «إن الأزمة الحالية فى سوق الأدوية هى نتيجة طبيعية لسوء التخطيط وغياب السياسات الدوائية المتبعة فى معظم دول العالم لتتلافى المشاكل وتوفير العلاج لذا ينبغى على الحكومة أن تعمل أولًا على وضع البيانات وخطط جديدة لإصلاح المنظومة العلاجية وذلك بإنشاء هيئة مستقلة عن وزارة الصحة لمتابعة المشكلات التى تتعلق بقطاع الدواء فى مصر مع التوجه إلى إنشاء مصانع لانتاج المواد الخام للدواء فى مصر بدلًا من استيرادها من الخارج ما سيقلل من التكلفة النهائية للدواء، بالإضافة إلى تحفيز القطاع الخاص للخوض فى هذا المجال. وتذليل العقبات أمام الشركات الجديدة لتشجيعها على دخول السوق. أخيرًا «إن يتم العمل على وضع آلية متكاملة لتعويض غير القادرين عن زيادة الأسعار».